



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

إن جريمة إغتيال رفيق الحريري تندرج في إطار مسلسل الإغتيالات السياسية التي نفذتها سوريا في حق الشخصيات اللبنانية التي وقفت بشكل أو بآخر ضدّ هيمنتها على لبنان، وبصماتها واضحة على كل تلك الجرائم، بدءاً بالصحافي سليم اللوزي الذي عمّد الجناة إلى جرم أصابع يده اليمنى بعد إعدامه لأنه إنتقد السياسة السوريّة في لبنان في إحدى مقالاته، ومن ثمّ كرّست المسبحة لتشمل كمال جنبلاط ورياض طه والشيخ صبحي الصالح وناظم القادري والمفتي حسن خالد والشيخ أحمد عساف وبشير الجميل وربّنيه معوّض، واليوم رفيق الحريري وقبله مروان حمادة الذي نجا بأعجوبة... والحبل على الجرار إذا ما بقيت سوريا تسرح وتمرح على هواها في هذا البلد التعيس، وإذا ما بقي العالم الحرّ متردداً أو متقاعساً عن طردها منه... وحتى ذلك الحين يبقى سؤال واحد مرتسماً على شفاه اللبنانيين: من التالي؟ وماذا بعد؟

وكعادتها سارعت سوريا إلى التصلّل من مسؤوليتها عن الجريمة، فكانت أول المندّدين وأول المستكرين وأول الدّاعين إلى "وحدة اللبنانيين وتماسكهم"، ثم أرسلت نائب الرئيس لتقديم التعازي تمشياً مع المثل الشائع: تقتل القتل وتمشي في جنازته... أما السلطة اللبنانية المأجورة فسارعت هي الأخرى إلى الشجب والإستكار وإعلان الحداد الوطني والدّعوة إلى تنظيم مأتم رسمي... إلخ، وكل ذلك بقصد التمويه وتغطية المجرمين وطمس الجريمة... كما تولت جوقة الزجل السياسي التابعة لسوريا توجيه أصابع الإتهام إلى إسرائيل كما هي العادة من أجل تجهيل الفاعل وتحويل الأنظار وتضليل الرأي العام اللبناني والدولي.

أما قرار إحالة ملف الجريمة على المجلس العدلي فهو نفاق وكلام لم يعد يُقنع أحداً. لأن الناس فقدوا ثقتهم من زمان بالقضاء الميسّس والواقع كلياً تحت سلطة الإحتلال، مع العلم إن المجلس العدلي المذكور أثبت فشله في كشف ولو جريمة واحدة من الجرائم المذكورة أعلاه، ولم يجرؤ حتى على فتح ملف واحد من ملفاتها المكّدة لديه منذ ما يناهز الثلاثين سنة، مما يؤكد إن الفاعل واحد والأمر واحد والتعليمات كلها تصدر عن مرجعية واحدة عنوانها دمشق... كما وإن قرار السلطة بتكليف الأجهزة الأمنية بالتحقيق وتعقب الفاعلين فهو نفاق إضافي، إذ كيف يُطلب من الجناة الكشف عن جريمة يقفون هم وراءها؟ وحسناً فعلت فرنسا عندما طالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية مما يعني إن العالم هو الآخر فقد ثقته بهذه السلطة وبأجهزتها القضائية والأمنية.

لقد أخطأ النظام السوري في تقديره إن حذف رفيق الحريري من المعادلة السياسية سيؤدّي إلى إضعاف المعارضة وتعزيز نفوذه على الساحة اللبنانية، تماماً كما أخطأ في محاولة قتل مروان حمادة، وقبل ذلك في إصراره على التمديد لصنم بعبداً، وفي تحدّي الإرادة الدولية عبر رفض الإنصياع للقرار ١٥٥٩، مما يجعلنا نعتقد إن هذا النظام بات يعيش في حالة من الضياع وإنعدام الوزن قد تقضي عليه في وقت ليس ببعيد... وبكفي أن نقرأ إنعكاسات جريمة إغتيال الحريري وتداعياتها على المسرح اللبناني والدولي لتبيّن فداحة خطأ الحسابات السورية:

١- لقد جمعت هذه الجريمة اللبنانيين من أقصى البلاد إلى أقصاها في وحدة وطنية رائعة تجلت بأبهى حلتها عندما إمتزجت أصوات أجراس الكنائس بصلوات المؤذنين خلال مراسم التشييع وهذا على عكس ما تمثّل السوريون وتوقع الكثيرون، مما يثبت مرّة أخرى إن صلابة النسيج القومي اللبناني أقوى من مؤامرات "الشقيقة" ومحاولاتها البائسة لخرقه أو تمزيقه.

٢- شدّت من عزيمة المعارضة وزادت من شعبيّتها كثيراً، وجعلتها أكثر إلحاحاً في رفض الإحتلال السوري والمطالبة بإنهائه، وأكثر شجاعة في تحدّي دمشق وإتهامها مباشرة بالوقوف وراء هذه الجريمة مع شريكها الحكم المأجور في بيروت، وأكثر إصراراً على المطالبة بسقوط هذا الحكم "قائد الشرعية الشعبية والدستورية الدولية"... وقد ساندت مواقف المعارضة جماهير المتظاهرين التي نادى برحيل الإحتلال وأذناؤه، وأحرقت مكاتب حزب البعث في بيروت.

٣- أعطت زخماً للقرار ١٥٥٩، وحقّزت العالم الحرّ على تنفيذه بمختلف الطرق، ودفعت عواصم القرار الدولي إلى إتخاذ خطوات تأديبية بحقّ سوريا بدأ بسحب السفارة الأميركية في دمشق وبتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير عاجل حول ملابسات الجريمة، ومطالبة فرنسا بتأليف لجنة تحقيق دولية... والآتي على الطريق... وهكذا يكون رفيق الحريري قد خدم لبنان في مماته أكثر مما خدمه في حياته.

بإستطاعة سوريا أن تستمرّ في ثقافة القتل وإحتراف الجريمة.

وبإستطاعتها أن تخنق صوتاً وتحذف رجلاً، ولكن ليس بإستطاعتها أن تقتل كل الشعب وتخفق أصوات كل الناس وتحذف أمة بكاملها...

ونصيحتنا الأخيرة لها أن تأخذ بالقول المأثور: وعلى الباغي تدور الدوائر.

لبَّيك لبنان

أبو أرز
في ١٨ شباط ٢٠٠٥